

(ثمن ثمرات الفنون)

- في بيروت ولبنان عن سنة واحدة فرنك ١٢
 في بيروت ولبنان عن ستة أشهر . ٨
 في سانر الأساكن مع أجره البريد . ١٥
 . . . عن ستة أشهر ٩
 في المحلات الداخلية مع أجره البريد . ١٨
 . . . عن ستة أشهر ١١

ويمكن الحصول على ثمرات الفنون في الأماكن التي

ليس بها وكلاء بإرسال حوالة إلى مديرها أو بإرسال

طوابع البوسطة على قدر مدة الإشتراك



إن ثمرات الفنون تنشر مرة في الأسبوع فمن أرادها فليطلبها من مطبعة جمعية الفنون في بيروت الكائنة في سوق السادات حماده. وفي الجهات من الوكلاء الذين تذكر أسماؤهم في آخر الصحيفة عند وجود محل

قيمة الإشتراك تدفع سلفاً

ثمن كل نسخة من ثمرات الفنون قرش ونصف

إن هذه الصحيفة تحتوي على حوادث سياسية ومحلية وتجارة وفنون

الموافق ٢٤ و ٦ ك سنة ١٨٧٦

بيروت يوم الأربعاء في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٩٢

ترجمة فرمان العالي الشأن المعلن بالإصلاح الذي سخرت به العواطف الشاهانية لعموم الرعية حسبما نشرته الجوانب عن صورة رسمية وردت إليها من الباب العالي

الدستور الأكرم والمعظم والمشير الأفخم والمحترم نظام العالم ناظم منازم الأمم المدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب المتمم مهام الأنام بالرأي الصائب الممهد بنبان الدولة والإقبال والمشيد أركان السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى بالفعل صدري الأعظم ممدوح الشيم ووكيلي المطلق القوي الهمم الحائز والحامل نرصع وسامي العثماني والمجيد ذي الشأن وزير سفير المعالي محمود نديم باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله بوصول توقيعي الرفيع الهاموني فليكن معلوماً أن أهم الأمور لدى كل دولة متمدنة إنما هو قضية تأمين حقوق العامة والأسباب والوسائل التي هي المدار لبقاء هذا الأساس وحفظه هي التزام العدل بدون استثناء نحو كافة العباد والسلوك المنتظم في إدارة الحكومة لأن جميع أنواع الفوائد والمنافع المتعلقة بكل فرد من الناس تكون مأمونة ومحفوظة باستراحة وطنه وبلاده ومعموريتها لأن المنفعة الخصوصية لا تحصل إلا بالأمنية والمنفعة العمومية فبناءً عليه ما برحت أفكارنا ونوايانا الخيرية الملوكية التي ذاعت وشاعت في أقطار العالم منذ يوم جلوسنا المأمون السلطاني معطوفة بعون الله تعالى لا اعتلاء شأن سلطنتنا السنية وشوكتها ولدوام استراحة صنوف رعايانا ورفاهيتهما ولاستكمال الترقيات المستعدة لها دولتنا العلية من جهة الثروة والمعمورية فلذلك إستصوب لدى خلافتنا العلية توسيع دائرة معدلة آمالنا هذه الخيرية وأن يعلن تيمناً ما لاق لخلافتنا المقدسة أن تجريه من المساعدات والإصلاحات الشاملة لكافة صنوف رعايانا السلطانية والتي بها الكفاية التامة للأمنية العمومية وقد تعلقنا إرادتنا العادلة الملوكية بإجراء ما يأتي ذكره على وجه أن يدوم دستوراً للعمل إلى ما شاء الله تعالى وهو هذا أن عدم مداخلة القوة الإجرائية في القوة العدلية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الإستعمال هما الأصل في تأمين الحقوق وتأمين الرعايا ووجود

جريان أمور الحقوق وكان من مقتضى إشفافنا العميم السلطاني تعميم هذه الإصلاحات في المحاكم النظامية الموجودة في ممالكنا المحروسة الملوكية المأمورة بإحقاق حقوق العباد ونشر لوازم العدل في جميع البلاد فقد منحنا الإذن لعموم رعايانا السلطانية بانتخاب مميزين وأعضاء هذه المحاكم ومميزين وأعضاء مجالس الإدارة وتعيينهم سواء كانوا من المسلمين وغير المسلمين حتى لا تكون أصول تشكيلاتهم وانتخاباتهم في حال مانع للوثوق والإعتماد العام ولا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة فيقتضي أن ترسل تعليمات واضحة لجميع الجهات في مطلب هذه التشكيلات والانتخابات حيث تجري على الفور هذه الإجراءات وأن ينتخب ويتعين من يكون أهلاً لرياسة مجالس التمييز في الجهات بشرط أن النواب الموجودين في مراكز الولايات يتأسسون على دواوين التمييز وأن تحال إلى نواب هذه المراكز الإعلانات الصادرة من المحاكم الشرعية في الأولوية والقضوات ليجروا عليها التدقيقات الشرعية وحيث أن المراد من وجود هذه المحاكم على الإطلاق إنما هو عبارة عن تعيينها مركز أميناً لأجل حقوق الناس كان من مقتضى إرادتنا المؤكدة السلطانية أن تتحول إلى المحاكم النظامية جميع الدعاوى المتكونة سواء كانت بين أهل الإسلام والمسيحيين وغيرهم من الرعايا في المسلمة أو بين الرعايا غير المسيحيين وغيرهم من الرعايا المسلمين التابعين لمذاهب مختلفة وأن يسرع بإكمال القانون والنظام الذي هو من مقتضى إرادتنا الملوكية المتعلق بتنظيم حركات المحاكم ومعاملاتها في مطلب المحاكمات في موقع الإجراء وبما أن أخص ما يقتضي التدقيق به في المحاكم هو حسن استعمال القانون في الأحكام الواقعة ووقاية أصحاب الحقوق من التعدي ولاسيما أن في الفرائض إلتزام الدقة في تطبيق الأفعال المثبتة على أحكام الجزاء في المحاكمات الجزائية وعدم إبقاء أحد في السجن بلا محاكمة والكف عن معاملات الجور والأذى ينبغي إعلان تقرر المجازات الشديدة على من يتحقق بأن أفعاله وحركاته ليست على هذا المنوال وعلى كل من أجرى في الأمور القانونية سوء الإستعمال ذلك تأميناً لعموم الرعية وتبيناً جديداً للعدالة المطلوبة وحيث أن مادة توفيق التكليف المرتبة للدولة على الحق والعدل سواء كان من جهة نسبتها الأصلية أو من جهة أمر

المحاكم مظهرًا الأمنية العامة ليس قائمًا بترتيب هذه المحاكم فقط وإنما بالأحرى هو موقف أيضًا على أن تكون أركان هذه المحاكم وأعضائها من ذوي الأهلية الصحيحة متحلين بصفات العفة والإستقامة الحسنة الممدوحة وأن أفعالهم وتصرفاتهم تكون مقرونة بالحق والعدل ولما كان المقصود من تشكيل ديوان أحكامنا العدلية مبنياً على غاية تعيينه مرجعاً عادلاً موافقاً لهذا الوصف والتعريف كان من اللازم تنظيم هيئة هذه المحاكم وتنسيق وظائف مأمورياتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف مراتبها تطبيقاً لهذا الأساس ومن حيث أن المحافظة على أصول الحيادة في المحاكم يحصل بتفريق معاملاتها الواقعة عن وسائل الإدارة كما أن وجود أرباب المحاكم مظهرًا للوثوق التام في النظر العام مربوط بعدم عزلهم وتبديلهم بلا موجب وهذا كذلك مشروط على أن يكون تعيينهم مبنياً على الانتخاب المؤتمن والمعتبر فمن جملة أوامرننا العدلية السلطانية والحالة هذه هوان تؤخذ من عهدة ناظر أمورنا العدلية وظيفة رئاسة محكمة التمييز التي هي أعظم المحاكم النظامية وتنقسم إلى دائرتين ثم ينصب لها رئيس أول ورئيس ثاني ويربط على هذا النمط ديوان الإستئناف التجاري ومحاكمه بنظارة أمورنا العدلية بيد أن تكون أصل وظيفة نظارة التجارة المربوط بها تلك المحاكم هو ترقى أسباب التجارة والصناعات والزراعة وأن تضاف إلى وظائف محكمة الإستئناف المربوطة بديوان أحكامنا العدلية وظائف ديوان الإستئناف التجاري ووظائف ديوان الجناية معاً ويجري تنظيم هذه المحكمة وإصلاحها بانقسامها إلى ثلاثة أقسام مخصصة للنظر في مواد الجزاء والحقوق الإعتيادية والخصوصيات التجارية وأن ينتخب رؤساء وأعضاء لمحكمة التمييز وهذه المحاكم على وجه أن يكونوا حقيقة متصفين بالأوصاف القانونية وأن أعضاء المحاكم الذين ينتخبون من الآن فصاعداً ضمن دائرة الانتخاب الصحيح السالم يعطي ليد كل فرد منهم على حدة براءة عالية من جانبنا السلطاني تتضمن عدم عزله وتبديله بلا موجب توفيقاً للوضع الأصلي ثم يوضع لأجلهم خاصة نظام للحق بالتقاعد وبما أن تنظيم أحوال ديوان أحكامنا العدلية على الوجه المشروح كان مبنياً على مجرد مقصد تنسيق سلسلة المحاكمة النظامية وتأمين دوام حسن

تحصيلها واستيفائها هي كذلك أحد أقسام قضية حقوق التبعة الأساسية المهمة كان لها أن نتحرى أسباب ترقى وارداتنا كلما استفادت ممالكنا من منافع الثروة وكلما ازدادت مدنيته ومعموريتها لداعي أن عموم واردات خزينة دولتنا العلية بموضوعه بمقابلة المصارف الملكية والعسكرية التي هي من وظائف الحكومة والمتبوعة إلا أنه لاقى من جملة مقاصدنا المقدمة أن لا بعباً بما كان من هذه الواردات الموجودة موجباً لإزعاج رعايانا وغير مفيد لخزينة دولتنا ومن حيث أن الويركو والرسومات الداخلية التي هي من التكاليف الموضوعة المار ذكرها القائمون بتأديتها عموم رعايانا السلطانية قد أخرجها التوزيع والتحصيل بالطبع عن رابطة العدالة بحسب حصولها من أنواع وجهات متعددة كان مقرراً لدى ملوكيتنا في الصورة القطعية الملتزمة أن يعتنى بإيجاد جهة واحدة لهذا العمل توضع فوراً في موقع الإجراء لتتخلص بواسطته أهالي ممالكنا المحروسة من الإزعاجات وتستفيد بواسطته كذلك خزينة دولتنا العلية الاستفادة المشروعة مع إلزام الإعتدال في النسبة العمومية ثم أنه وإن كان ربع العشر الذي ضم أخيراً على الواردات العشرية قد اقتضت آثار معدلتنا الملوكية الشاملة عموم تبعيتنا والمحيطه بكافة رعيته إلغاءه والعفو عنه بالكلية إلا أنه من حيث أنه ينبغي إجراء التدابير المؤثرة لاستئصال ما يقع من التعديت حين استيفاء الواردات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر المحبوكة الطرفين عن الزراع وعن خزينتنا الجليية معاً وهكذا يلزم تفريق مأمورية التحصيل عن الضابطة وفرازها بحيث يتعين لها محصلون ممن يوثق بهم ويعتمد عليهم منتخبون من الأهالي المسلمة وغير المسلمة لكي نتحصل الأموال المرتبة بهذه الوسائط توفيقاً للتعليمات المخصوصة المقترني وضعها في هذا المطلب للتأمين لأن أمر تحصي التكاليف القائمون رعايانا بتأديتها بدون واسطة هي وظيفة مستقلة بذاتها وتوديعها في أنحاء ممالكنا إلى قوة الضابطة هو في غير محله فذلك نأمر مؤكدين بأن يبادر حالا بدون تأخير لإجراء تصليح مادتي المعاملات المالية التحصيلية معاً

ثم أن من الأمور المتعلقة بجميع رعايانا السلطانية إصلاح مادة السندات التي هي مدار صرفهم في الأمور غير المنقولة جبر أن إعطاء هذه السندات سواء كان في مقر خلافتنا أو في خارجها في صور متنوعة ومختلفة والتصرف كذلك في أكثر الأملاك بلا سند من دأبه إحداث المنازعات والمشكلات التي تفضي إلى إشغال المحاكم وإزعاج الأهالي وتوجب تدني اعتبار الأملاك فينبغي جعل نظارة الدفتر الخاقاني مرجعاً مستقلاً لإعطاء السندات العمومية دفعاً واستئصالاً لهذه الأحوال على وجه أن هذه النظارة تضطر أن تعطي من طرفها سندات كافة أنواع الأموال غير المنقولة تحت قاعدة قوية تكفل بتأييد تأمين أموال رعايانا السنوية

وكما أنه لا حاجة للتكرار لما كانت المحافظة على أموال ونفوس جميع رعايا دولتنا العلية وعلى أمنيته وناموسهم وأعراضهم هي من أقدم مقاصدنا السلطانية وكانت العساكر الضبطية إحدى وسائط الحصول على هذا المطلب المهم فذلك جل مطلوب معالينا السلطانية أن يوضع في موقع الإجراء على الفور تعيين وظائف هذا الصنف وانتخابه واستخدامه في محلاته على وجه أن المستخدمين به يكونون من أهل العرض المؤتمنين لتتأكد بهذه الطريقة أمر الضابطة وأمنية صنوف

الرعية ولا يخفى أن ترقى معمورية ممالك دولتنا العلية هو من أعز آمالنا المقدسة جبران تزايد عمران الملك وثروته يتوقان بحسب مقتضيات الحكمة والحكومة على سعادة حال الأهالي والرعي فلذا كان من الأمور المطلوب أن تحفظ سالمة من التضيقات والإزعاجات ومن سوء الإستعمالات المماثلة لمادة السخرة المضرة والممنوعة منعاً أساسياً جميع ما تظهره صنوف رعايانا من المساعي والغيرة المنبعثة عن إحساسات جميتهم الوطنية في عمليات تنظيم الطرق والمعابر وفي كافة الأمور النافعة على وجه أن لا يتكون خدمة أمر المعمورية آلة تأتي بالخسارة والمضرة على رعايانا سواء كان مالا أو بدلا وبناءً عليه ينبغي حالا تصليح القاعدة غير المرغوبة المتخذة في هذا المطلب وتأمينها وإجراء ما يلزم من التنبيهات القطعية والأكيدة على المأمورين الملكية وإبقاء النظارة المتمادية على منع وقوع الحالات المخالفة في هذا الباب لرضانا المقدس ثم يلزم أيضاً الإجتهد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في ممالكنا السلطانية وحيث كان الغرض الأصلي من تجديد تعيين وظائف نظارة التجارة الأصلية وتحديدها إنما هو لأجل خدمة فعاليات مقصدنا هذا الخيري السلطاني فينبغي الإهتمام بإجراء ما يقتضي من المذاكرات مع أرباب المعلومات والإعتناء بعد الإستئذان بإبقاء القرارات المتعلقة بهذا الشأن وكما تبين أعلاه لما كان كل صنف من رعايا دولتنا العلية المستظلمين بظليل ظل حمايتنا السلطانية متساوياً بنظر رأفتنا الملوكية بالعدالة الكاملة تقرر إذاً بمقتضى الإمناحات والمساعدات الموضوعة العائدة لمعافاة جماعات رعايانا السلطانية غير المسلمة ولحرية قوانينهم ومذاهبهم أن تستمر بطاركتهم ورؤسؤهم الروحون مظهرًا للحماية والصيانة في المواد المتعلقة بمصالحهم واحتياجهم المخصوصة توفيقاً للأذن والصلاحية المودعين لمجالسهم الخصوصية وللمنحة والإقتدار الحائزين عليهما في الأمور الملية المنوطة بجماعاتهم وبإجراء كامل التسهيلات في إنشاء معابدهم ومكاتبهم وأحداها

ثم أنه مع مساعداتنا هذه الملوكية أمر مقرر أن باب إحساننا المقدس ما برح مفتوحاً على الدوام نحو صنوف رعايانا السلطانية في مطلب نوالهم مراتب دولتنا العلية وخدماتها بحسب قابليتهم ولياقتهم فذلك يلزم تأييد دائرة استخدام من كان من رعايانا السلطانية غير المسلمين موصوفاً بالإستقامة واقترانه مجرباً ومشهوداً في تلك الخدمات المستعد كل فرد منهم لها ولما كانت البدلات العسكرية التي تؤخذ من رعايانا السلطانية غير المسلمة هي موضوعه بمقابلة الخدمة الفعلية العسكرية التي تقدم بها تبعة دولتنا العلية المسلمون وكانت المساواة في الحقوق تستلزم أيضاً المساواة في الوظائف وقد فهم عدم رعاية هذه القاعدة في اسنان المكلفين وأحوالهم بحسب نسبتها العمومية ثم عدم جريان التوزيع والتحصيل أيضاً بين جماعاتهم ضمن أصول سالمة وعادلة فلكيما تثبت بالفعل في هذا المطلب أيضاً أثر نوايا العدالة المقدسة نأمر قطعياً أن يتوزع البدل العسكري من الآن فصاعداً على رعايانا السلطانية غير المسلمة على وجه أن لا يدخل في هذا التوزيع من كل منهم دون سن العشرين ولا من تجاوز منهم سن الأربعين ووصل إلى سن الشيخوخة ولا العليل والساقط من العم وأن يتجول لهم كذلك إستيفاء هذا البدل على وفاق الأسنان والقاعدة المشروطة على شرطين أحدهما عدم الخال في مقدار هذا البدل

الموضوع ضمن دائرة ترتيبه الأصلي بحسب مقدار النفوس والثاني تأمين خزينة واردات دولتنا عند ترقى أفراد المكلفين باعتبار موجودهم وبنبغي في هذا الحال أن ينزل قيمة البدل المخصوص الذي كان يؤخذ من أفراد المكلفين بالخدمة الفعلية العسكرية من رعايانا السلطانية المسلمين الراغبين في دفع البدل النقدي وذلك من المائة ذهب إلى الخمسين ذهب رعاية لقاعدة التسوية وبما أنه جار في بعض جهات ممالك دولتنا العلية أصول استخدام رعايانا السلطانية غير المسلمة في خدمة الحراثة من غير أن يعطى لهم اراضي وكان ذلك مخالفاً لشعار الحكومة ومنافياً للمعدلة وأصول التابعة فيقتضي أن لا يستثنى بعد الآن أحد من صنوف رعايانا السلطانية سواء كان في تفويض الأراضي المباعه في المزايده أو فيما تفرغه أفراد الناس من أملاكها وأراضيها لا بل يتأكد تأمين استفادتهم من أحكام قانوننا السلطاني الموضوع للأراضي مع رعاية المساواة الكاملة ومن مطلوبنا القطعي السلطاني أيضاً أن تجري المحافظة على أحكام الوصايا التي تظهر في تركات رعايانا السلطانية غير المسلمة من غير مداخلة في مال إرث الأيتام منهم الذين يكون لهم أولياء ما لم يتصد لهم الولي والوصي لإتلاف أموال اليتيم ويشكى عليه فحينئذ يكون مال اليتيم تحت نظارة الحكومة وحمايتها وكما هو مستغني عن البيان حيث أن أساس تنبيهاتنا ومساعداتنا هذه السلطانية إنما هو لغاية استكمال سعادة حال البرايا والرعايا المودعة لدينا الملوكية المؤيدة ولما كان الباعث على دوام ازدياد شوكة الدولة واستراحتها لا يلبث رهين الإطمئنان إلا إذا تمسك المأمورون الذين هم الوسائط الإجرائية بالعدالة والإستقامة في مسلكتهم وحركاتهم وأطاع كل فرد القوانين الموضوعه ولم يتجاوز الجميع من كبير وصغير دائرة حقه ووظيفته فمن المحقق إذا أن السالكين في هذه الطرق المستقيمة يكونون مظهرًا لمكافاتنا السلطانية وبالعكس من خالفها يمسي عرضة للمجازاة فمطلوبنا القطعي بناء عليه أن يعرض لباب دولتنا بالإستقامة التحقيقات لدى وقوع حالات وتعديت مخالفة لإرادتنا ونوايانا العادلة السلطانية وتحصل المطالعة لاتخاذ قاعدة صحيحة وسالمة في مطلب المستدعيات المشروحة ثم يستأذن عنها وهكذا علاوة على التدابير التأمينية التي ينبغي اتخاذها لأجل حسن جريان المور العلية يقتضي أن تتعين وتترتب وظائف الولاية والمتصرفين والقائمقات وجميع المأمورين الملكية وبقياً لمقتضيات وأمرنا هذه الجليية المقدسة ولمقتضيات أمور الإدارة ثم ينتظم ما يلزم من النظامات والتعليمات الموافقة لها على وجه أن يعلن أيضاً أن مساعداتنا الرحيمة الملوكية التي حصل تعدادها أعلاه تكون جارية نحو رعايا دولتنا العلية المثابرين على إيفاء وظائف التابعة والصدقة حق المثابرة وأن المنحرفين عن جادة الطاعة والإنقياد لا يستفيدون من أطفاننا المقدسة أصلاً وطبعاً فإذا بادر أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار إليه لإعلان أمرى هذا الجليل العنوان الملوكي ونشره في دار خلافتي وفي جميع أنحاء ممالك المحروسة السلطانية حسب الأصول واصرف جل الهمة باستكمال أسباب إجراء مقتضيات هذه الخصوصات المبسوطة لتدوم من الآن فصاعداً مرعية الإجراء

تحريراً في اليوم الثالث عشر من شهر ذي القعدة الشريفة سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف

قلت لا يوجد في هذه الترجمة التي هي رسمية كون جميع التبعة مفوضة بأن تنتخب القضاة الذين يراد بهم حكام الشريعة الغراء بمراسلات من المشيخة العليا والذي تصرح به الترجمة إنتخاب المميزين وأعضاء المجالس كما تراه فإذا ما وقع في بعض الجرائد المجلية من ذكر القضاة لم يذكر في تلك الترجمة أو المراد بهم غير أولئك حيث كان التعريب عن اللغة الإفرنجية يقتضي أن يتأمل في ذلك

هرسك

في الجوانب ورد خبر إلى السرعسكر من رئيس العساكر السلطانية في مستار بتاريخ ١ ديسمبر مضمونه أنه في عاشر هذا الشهر جرت واقعة شديدة بين العساكر والعصاة على شط نهر ساف الكائن بين قيصين ونفين في ناحية بهكي استمرت اثنتي عشرة ساعة فكانت الدائرة على العصاة فولوا مقهورين بعد أن قتل وجرح منهم مائة نفس ولم يستشهد من العساكر سوى نفر واحد وجرح سبعة اهـ ويفهم من بعض الجرائد أن قواد أولئك العصاة ما زالوا يعيثون ويغرون الأغمار مصريين على العناد مع كونهم لم يظفروا بطائل وقد حملوا أولئك الأقوام ما لا طاقة لهم به والخوري مرسيخ أحد رؤساء العصاة فر من ترابنجه بعد أن خضع للحكومة ودخل تحت الطاعة وكان ذلك مما يرى في جوار تلك الفتنة من التعصب لهم كالجبل والسرب كما ذكرناه حتى قيل أن الجبل يريد إيجاد أهل الفتنة وإن كذب ذلك والمحقق وضع عساكر على الحدود لمنع دخول العساكر السلطانية إلى بلاده ويقال أن الدول أبلغت البرنس نقولا أمير الجبل أن كثيراً من أهل الجبل كانوا مع أهل العصيان في آخر واقعة فأجاب أن ذلك على غير رضاه وعلمه وقد كرر تحذير تانك الحكومتان من الدول الشمالية أن تتعصب لأهل الفتنة وعلى كل فالخروج من ذلك العصيان مع ما يعارضه من التداخل صعب الحصول إذا لم تستعمل الشدة في كبح المعتدين وقمع الأشقياء المعاندين لكن اعتراض الشتاء والبرد الشديد أقوى مانع أن ينجح في قطع عرق الفساد مبضع كل قاطع نسأله تعالى أن يمنع الكدر ويذهب عن عباده ما يوقع في خطر

مصر

تعين حضرة عزتلو إسماعيل زهدي بك الذي كان وكيل الدائرة البلدية لمديرية المنية وبني مزار وصار حضرة سعادتلو محمد مختار باشا مدير الإيرادات بالمالية ووجهت رتبة الميرالميران السمية إلى حضرة سعادتلو عباس نيازي باشا رئيس مجلس الاستئناف بمصر وصار حضرة عزتلو رستم عاكف بك وكيل ديوان مصر البلدية اهـ

مصر والحيشة

لم نر في الوقائع شيئاً بهذا الخصوص مع أن الجرائد الأجنبية وغيرها نشرت كثيراً بذلك ويفهم من الجوانب عن مكاتبه في الحديدة أنه في أوائل رمضان المعظم توجه محمد علي ولطيف والصاعقة والخرطوم من بربرة وفيها الفريقان الكريمان مكلوب باشا ورضوان باشا إلى أطراف سواحل أفريقية الشرقية

لأجل وضع الإعلان الخديوية في الأماكن التي يلزم فيها وضعها فوضعوا الأعلام في هردى وحندا ورأس حافون المشهور ومنها توجهوا إلى جهة خط الإستواء لكن في بعض الجرائد المحلية نقلا عن التيمس ما نشره عن رسالة مصر أن المركب المسمى طنذتا خرج من عدن قاصداً شواطئ أفريقية الشرقية ومعه أمر لأميرل مكلوب باشا أن يعود حالا إلى السويس بكل المراكب التي معه وأن أسباب المخابرات الجارية بين مصر وزنجبار إنتهت

وفي الجوانب عن الرسالة من بلاد الحيشة أنه في أوائل شوال افتتح الفريق موزنغير باشا أوسه وحنقله وعسل الذي فيه معدن الملح وكلها ترجع إلى شمالي هرر الشهيرة وبذلك الفتوحات أرسل الوابور سنار مخصوصاً من تجرا إلى عدن لأجل إنهاء تلك البشائر في سلك الإشارة إلى عزيز مصر المفخم وعقب ذلك وصل الوابور زقازيق من تجرا إلى عدن في يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر والمتحصل من أخباره هو أن جمعاً وافراً من الدنا كل أهالي حنقله تجمعوا بالقرب من أوسه وهجموا ليلاً على سعادتلو موزنغير باشا وقد قتل موزنغير باشا المذكور مع زوجته وثلاثمائة واثني عشر نفرًا من العساكر وفي اليوم الأربعاء الذي هو ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ قدم إلى عدن الياور الأكرم سعادتلو عبد القادر باشا بدلا عن سعادتلو جمالي باشا بمأمورية مخصوصة إلى بربره فصادف عند قدومه تلك الأخبار الطارئة فعدل حينئذ عن محل مأموريته وتوجه في الوابور سنار إلى تجرا للكشف عن تلك الواقعة والذي علم من أخبار هرر أنه بعد دخول الفريق رؤف باشا بخمسة أيام داخل سور المدينة تجمعت القبائل من أهالي تلك الجهات وكان قصدهم الهجوم عليه فلما أحس بتلك الحركة الخفية وبلغه أيضاً ممن يثق به أن مقدار ثلاثي ألفاً من الرجال كامنون تحت سور المدينة فأطلق حينئذ سهام النيران المضينة في الجو للكشف عن العدو في تلك الليلة التي أخبر فيها فلما تبين أن الأعداء الكامنون أطلقت المدافع عليهم ليلاً فقتل منهم جمع وافر وولى من نجا منهم الفرار

أخبار مختلفة

ذكر في الجوانب ما نصه

ذكر في خبر ورد من باريز بالتلغراف بتاريخ ١٧ ديسمبر أنه استقر رأي ٤٤٥ عضواً من جماعة الشورى خلافاً لمائة وأربعة وأربعين على إمضاء المعاهدة مع الحكومة الخديوية في ما يتعلق بالمحاكم التي نهجت إصلاحها (وعليها اتفقت سائر الدول) اهـ فإذا قد استتب أمرها ولم يبق مانع من مزاوله تلك المحاكم أعمالها وهذا يقدر من التوفيقات الإلهية التي منحها حضرة الجناب الخديوي الأفخم وفق الله مساعيه المشكورة وأنجح أعماله التي هي في كل نحو مأجورة

وفيها عن الزوراء ذكر خبر وفاة شبلي باشا الذي كان متصرف الحلة قلت وهو المعروف في حرب اللجاة زمن حكومة مصر بشبلي العريان المشهور بالشجاعة والإقدام وقد تقلد عدة متصرفيات من جملتها متصرفية أورفه وقد بلغ سن الشيخوخة ومثله مما يتأسف على فقده وإن بقيت آثاره الدالة على اعتباره من بعده

وفيها قد تكرم مولانا المعظم على مادام سترانغفورد المقيمة الآن في الأستانة بسوار مرصع بالماس الفاخر

وفي الوقائع المصرية ما نصه على طبق مادة ٣٦ من لائحة ترتيب المحاكم نشرت الحكومة الخديوية ما يذكر من المطبوعات وهي أحكام الحقوق الشخصية الشرعية والمواريث على مذهب السادة الحنفية ولائحة في الأراضي ولائحة مجالس الزراعة والجسور والجداول ولائحة المقابلة وتعريف مصاريف الدعاوي التجارية والمدنية وتعريف مصاريف الدعاوي الجنائية وهذه كلها مطبوعة بثلاثة أسنة هي كاللسان الرسمي بتلك المحاكم الجديدة المصرية وبتاريخ التاسع والعشرين من نوامبر سنة ١٨٧٥ أرسل من نظارة الخارجية منشور ومعه جملة نسخ من تلك المطبوعات إلى حضرات قناصل الدول الأجنبية الجنرالية اهـ

ذكر أن حكومة إنكلترة أنشأت سكك حديد في مستملكاتهما التي بالهند بناءً على مقتضيات عسكرية وبواسطتها وترعة السويس يتيسر لها حي نوقوع اختلال أن ترسل عساكرها الآن إلى محلة في عشرين أو اثنين وعشرين يوماً من بعد أن كان يتعذر ذلك فإنها في سنة ١٨٥٨ لما وقع عصيان من العساكر أرسلت الالايات من أوربا إلى مدارس وفم نهر هنديا في أربعة وثلاثين أو سبعة وثلاثين يوماً

حدثت على ما قيل بدعة في لندرة هي أن الذكر والأنثى المتعاشقين أو الزوجين حين ركوبهما السكة الحديد يأخذان معهما صورة طفل من القطن يسمع لها مثل بكاء الأطفال بواسطة ماكينة فإذا حضر أجنبي في عربيتها أبكتها الأنثى فيقلق فينتقل إلى عربية أخرى وهكذا حين الوصول إلى المحطة فلا يبقى في عربيتها إلا هما وعلى هذا لا تقبل من الآن معتبرات النساء العفيفات

ذكر أن دولة الصين اشترت في هذه الأيام من إنكلترة وألمانيا مقداراً وافراً من المدافع لاستحكاماتها المشتغلة بها وأن في سواحلها دونمة لطيفة لإنكلترة تحت قومادة الأميرال (ديده) يبلغ عدد سفنها ٢١ وضباطها وملاحها ٣٠٠٢ ومدافعها ١١٢

وفي البصيرة عن بعض الجرائد

أنه بناءً على المذاكرة التي حصلت بين حضرة دولتلو راشد باشا ناظر الخارجية وبين موسيو قوموندوروس سفير

اليونان في الأستانة قد صدر أمر من نظارة خارجية اليونان إلى جميع قناصل اليونان الموجودين في الممالك المحروسة بأن يقدموا لها دفاتر بأسماء جميع الأروام الذين هم من التبعة اليونانية

وفاة ثالثة زوجات مولانا السلطان الأعظم

ذكر في البصيرة ما ترجمته

نسأله تعالى أن يطيل عمر حضرة صاحب الشوكة والعظمة مولانا الخليفة الأعظم بكمال الصحة والعافية على سرير الإقتدار أمين نهار أمس قد ارتحلت إلى دار الجنان الخاتم المعظمة بعد أن استقامت في المرض شهراً رحمة الله عليها رحمة واسعة وقد صار تشييع جنازتها بكمال التعظيم والإحترام وأخذها من سراية طوب قيو محاطة بأطرافها أكثر من طابورين بالعسكرية النظامية وكثير من العساكر البحرية وطابور من العساكر الضبطية وقواسي الدواير الملكية وإمام

عزتلو أحمد أفندي شكري ميمز قلم مكتوبي الولاية الجليلة و جناب مهردار دولة الوالي الأفخم والمأمول أن تشريف دولته إلى بيروت يكون في هذا اليوم مساءً

فاتنا أن نذكر توجيه تيشان شير خورشيد من الرتبة الرابعة من لدن دولة إيران البهية لعزتلو أحمد أفندي الموما إليه نظرًا لاستحقاقه وأهليته المسلمتين لكل وسام شرف وفضله المشهور الذي تحف منه الولاية بأنواع التحف فنقدم له التبريك والتهنئة بذلك ونتمنى أن ينال كل اعتبار لسلوكه في مأموريته أحسن المسالك

في ليلة الجمعة الماضية كان زفاف السيد عبد اللطيف أفندي قرنفل على كريمة جناب الماجد الأكرم الحاج عبد الله أفندي بيهم فكانت جمعية ذلك الفرح حافلة قضيت بكل سرور وانسراح فنقدم التهاني بذلك ونتمنى لهما دوام التوفيق

وفي يوم الإثنين الماضي مساءً جرى سحب القرعة العسكرية بحضور صاحبي السعادة رائف أفندي متصرف بيروت الأكرم وعاكف باشا وكيل قومندان موقعها وجمهور من معتبري الأهالي وأوجهها وقد تم ذلك على أحسن وجه بهمة سعادة المتصرف الموما إليه الذي بذل غيرته وإقدامه لدفع كل غدر على أحد من أصحاب الأسنان مع مراعاة القانون المنيف حتى استغرق بذلك شكر الأهالي وممنونيتهم علاوة على إجرائه الحكام بكل حق وإنصاف من غير تمييز بين غني وفقير وجيل وحقير حسب ما انطوت عليه شيمه الكريمة وشمائله التي هي في نظر الإعتبار وسيمة فنسأله تعالى أن يوفق مساعيه الجليلة وينيله كل مكافاة جميلة

وفي يوم الإثنين مساءً رجع البايور النمساوي الذي ذهب إلى حيفا حيث فرغ منه الفحم بسبب الأنواء والأهوية العاصفة التي كابدها وقد توجه في مساء الثلاثاء

في هذه الأثناء حضر رؤوس تدريس بروسه لمكرمتلو محمد توفيق أفندي رئيس مجلس بلدية طرابلس مكرمتلو محمد أمين أفندي رئيس مجلس بلدية طرابلس الشام فنقدم التهاني والتبريك بذلك ونتمنى لهما دوام السرور وكمال التوفيق

إعلان

أنه بناءً على تثبيت وكالة الخواجات مخايل مانولي وحبیب سلوم الحداد م طرف محكمة تجارة بيروت على أعمال طابق جبرایل أنطانیوس قد تعین مدة عشرون يوم من تاريخه لأجل تثبيت الديون المطلوبة من الطابق المذكور فبناءً عليه نكلف كافة أرباب الديون أن يحضروا ببحر المدة المذكورة أمام الوكلاء المومی إليهم الذين سيجلسون يومياً من الساعة الخامسة لحد الساعة السابعة عريية في دائرة المحكمة المذكورة مصحوبين بدفاترهم وأوراقهم المتعلقة بمطالبهم لأجل تثبيت ديونهم ولكي يكون ذلك معلوماً لدى العموم صار نشر هذا الإعلان

مأمور الطابق

سعد الدين

حماده

(عبد القادر قباني)

عواقب التختم التي توقع في تلف

لا تنته الأنفس عن غيرها ما لم يكن منها لها زاجر

من جريدة الإنتباه المؤرخ في ١٠ ك ١٠ سنة ٩١

منذ عشرين يوماً بلغ جملة المرسل من ولاية أيدین إلى الخزينة العامرة ١٣٧ ألف ليرة حضر صاحب السعادة بلون باشا أحد أركان الحرب وعاين القلعة التي في فم مدخل خليج أزميز وبعده توجه إلى الأستانة وأنه على ما قيل عن قريب ستهدم هذه القلعة ويبنى تلقاءها قلعة جسيمة متينة

يوم الأحد الماضي شرف صاحب الدولة خرشيد باشا والي ولاية أيدین وأيضاً حضرت الباخرة فيض الباري بالسلامة

تلغراف تريانده فيلي وشركاه في الأستانة في ٢٢ و

٢٤ ك ١ غ سنة ٧٥

عين ولاية سلانيك ذو الدولة أحمد حمدي باشا الأسهم العمومية ٢٦ و ٣٤ أوراق سكك الحديد ٦٤ و ٥٠

وردت لنا الرسالة الآتية من الشام

أنه قد وضع على باب ضريح سيدنا يحيى عليه الصلاة والسلام ستار منسوج بالذهب وهو من أجمل ما يكون ولما أتى به مشى أمامه حضرة والي الولاية ومشير باشا الأفخمين وقائم مقام نقيب السادة الأشراف وغيرهم بموكب عظيم حتى وضع في محله وقد قيل بأن هذا الستار الكريم كان ستار الباب الكعبة المشرفة وقد كتب عليه آية من القرآن العظيم أن أهالي دمشق الآن في غاية الراحة نظرًا لحسن توفيقات والي الولاية الأفخم وحسن إدارة رفعتلو حسن آغا بوظو فإنه من أهل الدراية والحدق

قد نزل المطر عندنا بزيادة في هذه الأيام والمزروعات مقبلة فله الحمد على ذلك

كثيرًا ما نوهنا بأن الطرقات في دمشق أغلبها خرب وهي مملوءة بالقذرات وكثيرًا ما استنهضنا همة أهل المجلس البلدي لذلك فلم يلتفتوا إليه

قدم في هذه الأثناء من الأستانة العلية صاحب السيادة فضيلتو أحمد أفندي العجلاني قائم مقام نقيب السادة الأشراف فابتهج الناس به غاية الإبتهاج فإنه سليم الصدر والطوية وكيف لا وهو فرع الشجرة الطاهرة الزكية وهذا النقيب هو ممن نسبهم الشريف أجمعت عليه أهل الشام وقد كانت النقابة قبل فوق العادة أي حادثة سنة سبع وسبعين في محلها المومی إليه أي في بني العجلان السادة المجمع على نسبهم ثم أنها أعيدت الآن إلى محلها فنسأله تعالى أن يعيد علينا من بركات سلالة الرسول وأن يتوجنا بمحبتهم بتاج القبول

حوادث محلية

حيث وافق يوم الخميس عيد الأضحى المبارك أصدرنا الثمرات في يوم الأربعاء مقدمين التبريك والتهاني بطول هذا العيد السعيد للجميع خصوصًا مشتركري جريدتنا أعاده الله تعالى عليهم أعوامًا عديدة وأحياهم إلى أمثال أمثاله وأفاض عليه معوائد صلواته وإفضاله

في يوم الجمعة الماضي قدم جناب الماجد الأكرم

الجنازة مؤذنو السرايا الهمايونية بالصلاة والتسليم مع جمع غير وبوصول الجنازة إلى تربة ساكن الجنان حضرة السلطان محمود الغازي الثاني إستقبلها هناك حضرة شيخ الإسلام وجميع الوكلاء العظام وأديت الصلاة عليها في جنية التربة الشريفة المذكورة وبعدها رفعت الجنازة بكل توقير وتعظيم ودفنت في التربة الشريفة المذكورة نختم المقال بدعائنا الخيري وتوسلنا للحي القدير بأن يديم وجود حضرة صاحبة العصمة والدولة والدة مولانا السلطان العلية الشان ووجود نجل المرحومة المشار إليها حضرة صاحب الدولة والنجابه محمود جلال الدين أفندي مع سائر أنجال الحضرة الشاهانية وسائر العايلة الملوكية أمين

وقد توجه حضرة الوكلاء العظام إلى المابين الهمايوني لأجل تمرير الوجوه في الأعتاب الملوكية وتقديم مراسم التعزية

إنه وإن كان بساية الحضرة الملوكانية جميع الجنود المظفرة غير محتاجة إلى شيء مطلقًا لكن بسبب حلول الشتاء وشدة البرد في المواقع الموجودين بها الآن صار التدارك من طرف وجوه وأشرف أدرنه للعساكر الشاهانية أهالي وطنهم بأعمال مناتين وجوارب مقطنة وهي تهيء لأجل أن ترسل بمعرفة وإلى الولاية دولتو عمر فوزي باشا فلما سمعنا ذلك صرنا ممنونين من هذه الخدمة فإذا جميع الجمعيات في الولايات يمكنهما ذلك بما يوجب الإفتخار فالذين لهم شوق بتقديم مثل هذه الهدية يقدمونها بواسطة الحكومة المحلية لأجل تقديمها إلى المحل العالي المنسوب له وبعده نبين أسماء الذين قدموا الهدايا في جريدتنا الآتية

ورد إلى مطبعتنا بعض هدايا برسم الهرسك من طرف بعض أرباب الحمية وسندرج إن شاء الله أسماء هؤلاء الذوات في جريدتنا مع الممنونية وقد سررنا أيضًا بما بلغنا عن عزم عدة من الذوات المعتبرين على تقديم جملة هدايا إلى المحل المذكور

أخبار الجهات

من مكاتبنا بأزمير

لا يخفى أن جريدة (قليو) (وايميرا) اللتين تطبعان في تريسته قد بدلتا مسلكهما القديم منذ ظهرت حادثة هرسك وأخذتا تسلكان مسلك التعصب والتعسف وتنتشران بحق الدولة العلية والملة ما لا يليق ذكره ويخبث نشره وتملان أوراقها بخرافات وأكاذيب مصنوعة وموضوعة لتخديش أذهان العامة ولا يصدقهما إلا من كان على شاكلتهما ولا يستحييان من نشر ما لا يصدق من عنده أقل شيء من العقل وقد ذكر حادثة من تلك الخرافات لم نستحسن نشرها لظهور اختلاقها وقبح معانيها ووضوح كونها موضوعة لشدة المبالغة التي اشتملت عليها مما يحكم العقل ابتداء بكنبها قلت لم لم تمنع حكومات دولتنا العلية من دخول هذه الجرائد التي تسيء الأدب ولا تتحاشى ما يوقع في الريب وتنتشر ما يكسر خاطر رعاياها ويشوش أفكارها ويحول ارتباك الذهن بتدبره دون نجاح أوطارها إننا مع تمنع أبلغ منع أن نشتر بحق ما يهضم جانب أحد من الأجانب ويكون لنا بعين الإنتباه من ناظر أمورنا اشد حاجب وقد شاركت بعض جرائدنا المحلية أولئك القوم فلم تتحش ما يعود نشره عليها بأقبح لوم ولم نكتب مع كثرة الأخطار عن الوقوع من التعسف في أخطار ويحملنا الشره على تكلف ما فيه قرف ولا نخشى